

٥٠ ٪ في سنة ١٩٧٤ (داغار ، ٧٥/٢/٢٦) .
وبالنسبة للأسعار ، يتوقع مدير عام بنك اسرائيل
اليعيزر شيفر ، انخفاضاً مهماً في سرعة ارتفاع
الاسعار للمستهلك . « ان الغلاء المتوقع لسنة
١٩٧٥ هو بنسبة ١٨ ٪ ، مقابل ٥٦ ٪ في سنة
١٩٧٤ . ويشمل هذا ارتفاع الاسعار الناتج عن
الضرائب الجديدة [وبحسب تقدير وزارة المالية
سترتفع الاسعار بنسبة ٣ - ٤ ٪ فقط نتيجة هذه
الضرائب] وفرض ضريبة مائض القيمة . اما
بالنسبة للاجور فيتوقع ارتفاعها بنسبة ١٧ ٪
خلال السنة . « معاريف ، ٧٥/٢/٢٦) . ويعتبر
هذا الانخفاض في النشاط الاقتصادي نتيجة حتمية
للسياسة الاقتصادية التي اتبعتها الحكومة في
سنة ١٩٧٤ لمحاربة التضخم المالي ، والتي
ستستمر خلال هذه السنة أيضاً .

البطالة أمر محتم

تتوقع وزارة المالية أيضاً ان تصل نسبة
البطالة في سنة ١٩٧٥ الى ٥٥ ٪ ، اي ما
معناه بطالة ٥٥ الف عامل . ويبدو ان وزارة
المالية لا تستطيع الحفاظ على وضع العمالة
الكاملة في جميع الفروع الاقتصادية في اسرائيل اذا
كانت ترغب في نجاح سياستها الاقتصادية ،
وخاصة في الفروع التي تنتج للاستهلاك المحلي
وفروع الخدمات . وللبطالة سببان رئيسيان ،
اولهما النقص في العملة الصعبة الذي يدفع
وزارة المالية الى خفض الاستيراد المدني ، الذي
يشمل المواد الخام المستخدمة في الصناعة
الاسرائيلية ، وثانيهما الانخفاض في النشاط
الاقتصادي الناتج في الاساس من تخفيض
الاستثمارات وتجديد عدة مشاريع في الحقل
الاجتماعي . وقد أعلن وزير المالية في بيانه امام
الكنيست ان الوزارات الحكومية بالتعاون مع
المستدربين واتحادات ارباب العمل ، تستعد
لاحتفال حدوث حالات باطلة مؤقتة في فروع مهنية
ومناطق معينة . ولذلك اقيمت مكاتب خاصة
لشؤون العمالة تهتم بجمع المعلومات حول وضع
العمالة في المناطق المختلفة ، كما اعتمدت في
الميزانية المبالغ المطلوبة لتقديم الخدمات الضرورية
في هذا المجال ، ومنها توسيع التحديل المهني ،
بهدف التسهيل على انتقال العمال من فرع الى
آخر (داغار ، ٧٥/٢/٢٥) .

الاساسية (الذي سيكلف هذه السنة مبلغ ٧٠٠
مليون دولار) وثالثها غلاء الوقود (الذي سيكلف
استيراده هذه السنة نحو ٧٠٠ مليون دولار أيضاً
- من بيان رابينوفيتش في الكنيست ، هارتس ،
٧٥/٢/٢٥) . ويبدو ان الاجراءات الاقتصادية
التي اتخذتها اسرائيل مؤخراً ، ومن ضمنها
تخفيض قيمة الليرة ، لم تكن كافية لوقف الانخفاض
في العملة الصعبة ، رغم التفاؤل الذي سساده
اوساط وزارة المالية بشأن المكاسب التي حققتها
تلك الاجراءات . وقد أعلن وزير المالية ان الحكومة
ستعمل جاهدة لتأمين استيراد الاموال المطلوبة
لسد العجز في ميزان المدفوعات ، بحيث تمنسح
الانخفاض السريع في فائض العملة الصعبة .
وتعتمد اسرائيل في الاساس ، في هذا المجال ،
على المساعدات الاميركية والجباية اليهودية وبيع
سندات « اليونديس » (المصدر نفسه) .

أما بالنسبة لديون اسرائيل الخارجية بالعملة
الصعبة ، فيتوقع ان تصل في نهاية السنة المالية
المقبلة الى ٧٨٥٠ مليار دولار مقابل ٢٢٣ مليار
دولار في نهاية ١٩٧٤ (انظر الجدول رقم ٢) .
وبما أنه يتوقع ان يصل عدد سكان اسرائيل في
نهاية سنة ١٩٧٥ الى ٣٤٢٥٠٠٠ نسمة ، فان
الدين الخارجي بالعملة الصعبة سيصل في نهاية
هذه السنة الى ٢٢٥٠ دولاراً للشخص تقريباً
(هارتس ، ٧٥/٢/٢٥) .

محاربة التضخم المالي

تشير التوقعات التي أعدها مكتب المستشار
الاقتصادي لوزير المالية وقسم البحث في بنك
اسرائيل ، والتي رافق إعلانها مشروع الميزانية ،
الى حدوث انخفاض آخر في النشاط الاقتصادي
خلال سنة ١٩٧٥ . فقد أعلن المستشار الاقتصادي
لوزير المالية ، افرايم دفرات ، ان الانتاج القومي
الخام سيزيد بنسبة ٣ ٪ فقط ، خلال سنة ١٩٧٥
مقابل ٦٠ ٪ في سنة ١٩٧٤ و ٩٠ ٪ في سنة ١٩٧٣ .
أما السبب في ذلك فيعود ، بحسب رأيه ، الى
الانخفاض المتوقع بنسبة ١٠ ٪ في الاستثمارات
المحلية ، بالمقارنة مع سنة ١٩٧٤ ، والسبب
الانخفاض في الاستهلاك العام والفردى . أما
الزيادة في الاستهلاك الفردي فلن تتجاوز ٣ ٪ ،
حسب تقدير دفرات ، وذلك بعد ان ارتفعت بنسبة